

## الاستشهاد بالقراءات القرآنية والقياس عليه

### في ضوء آراء القدماء والمحدثين

(قراءة ابن عامر للآية السابعة والثلاثين بعد المائة من سورة الأنعام أنموذجاً)

أ. مجيدي كمال

أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها

بجامعة أدرار

القرآن الكريم كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، أعلى نصّ عربيّ فصيح موثّق، وأوّل الأدلة السّماعية المشتركة بين علماء الشّريعة واللّغة، لجأ إليه النّحاة فاستقوا منه شواهدهم، واستنبطوا قواعدهم، وهم حينما تعاملوا معه لم يقصدوا به ذاك النّصّ الشّمولي المتجانس للكتاب الحكيم، وإنّما قصدوا به عددا من القراءات<sup>(1)</sup> لأنّ القرآن الكريم والقراءات "حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المتزلّ على محمّد صلّى الله عليه وسلّم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبه الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيف وغيرهما"<sup>(2)</sup>. ورأي الزّركشي في حقيقة القرآن والقراءات يدفعنا إلى التّساؤل عن أيّ قسم من أقسام القراءات يتحدّث هل المتواتر منها أم الآحاد أم الشّاذ أم هذه الأقسام جميعها؟ وإن كانت الأقسام جميعها، وهذا الظّاهر من كلامه، جاز لنا أن نتساءل: ما موقف النّحاة المتقدّمين والمتأخّرين من الاستشهاد بالقراءات والقياس عليها بصفة عامّة، وقراءة ابن عامر الدّمشقي (ت118هـ) بصفة خاصّة؟ وعلى أيّ أساس قبلوا القياس على بعضها في حين ردّوا غيرها لا يرقى الشكّ إلى فصاحتها؟ ثم ما موقف المحدثين من هذه المسألة؟ النّحاة سواء أكانوا متقدّمين أم متأخّرين اتّفقوا نظريا على أنّ القرآن أعلى كلام وأرفعه من حيث الاحتجاج به، فسيبويه (ت180هـ) يقرّر "أنّ القراءة لا تخالف، لأنّ القراءة سنّة"<sup>(3)</sup>.

إذا رجعنا إلى كتابه وأحصينا الشّواهد القرآنية ألفيناها أربعة وثلاثين وأربعمئة شاهد<sup>(4)</sup>، وهذا العدد يبرز مدى اهتمام الرّجل بالقرآن الكريم وقراءاته، فلا نكاد نعثر له على رأي بصريح العبارة يهاجم فيه قراءة أو يردها، أو يضعفها<sup>(5)</sup>، وهذه الآراء غير الصّريحة منحت مشروعية الاختلاف حول موقف سيبويه من القراءات، ففي الوقت الذي أثبت فيه أحمد مكي الأنصاري معارضة سيبويه لبعض القراءات<sup>(6)</sup>، رأت خديجة الحديثي أنّ سيبويه له "موقف معتدل (...)" فهو لم يخطئ قراءة، ولم يلحن قارئاً، ولم يرجح قارئاً من القراء على غيره<sup>(7)</sup>. وأما الفراء (ت207هـ) فيرى أنّ القرآن الكريم أعرب وأقوى في الحجّة من الشّع<sup>(8)</sup>. وذكر ابن خالويه "أنّ الناس أجمعوا على أنّ اللّغة إذا وردت في القرآن الكريم فهي أفصح ممّا في غير القرآن، وأنّه لا خلاف في ذلك"<sup>(9)</sup>، وأثبت السيوطي أنّ كلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به، سواء أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً<sup>(10)</sup>.

ولكن على المستوى التطبيقي سرعان ما يتغيّر هذا الموقف، وذلك حينما تصطدم قياساتهم وقواعدهم مع بعض القراءات القرآنية، فتزد وتوصف بالضعف، أو بالشذوذ، ويمنعون القياس عليها، وحتى تتمكّن من الوقوف على حقيقة الأمر، ونأى عن التعميمات وإرسال الأحكام في هذه المسألة، نقف عند كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (ت577هـ). الرّجل يسوق إحدى وعشرين ومائة مسألة خلافية بين البصريين والكوفيّين، بقدم لنا

المسألة المختلف حولها، ثم يسرد أدلة الكوفيين وأدلة البصريين، ويردّ على أدلة الكوفيين في أربع عشرة ومائة مسألة، وعلى أدلة البصريين في سبع مسائل فقط<sup>(11)</sup>.

الكوفيون يستدلّون بالقرآن الكريم وقراءاته في ستّ وثلاثين مسألة<sup>(12)</sup> بنسبة 29.75%، والبصريون في تسع عشرة مسألة<sup>(13)</sup> بنسبة 15.70%، وفي أثناء ردّ البصريين على الكوفيين يستشهدون بالقرآن الكريم وقراءاته في إحدى وثلاثين مسألة<sup>(14)</sup> بنسبة 25.61%، فالتسبة تقلّ عند البصريين في أثناء سرد أدلتهم، وتكثر، وهم يردّون على أدلة الكوفيين ويفندونها، والمتفحص لهذه المسائل يظهر له أنّ البصريين لا يلجأون إلى هذه الأدلة الثقيلة إلا إذا وافقت قواعدهم، ولم يردّها قياسهم، فهم يعتمدون على الآية الواحدة فقط، لأنهم لم يجدوا غيرها، وهذا ما نجده في المسألة السابعة والتسعين في أثناء سرد أدلتهم، وفي المسالتين الثمانين والحادية عشرة بعد المائة في أثناء ردّهم على الكوفيين، وقد يلجأ هؤلاء، وهم يردّون على الكوفيين، إلى الاستشهاد بإحدى وعشرين آية في المسألة الواحدة، وهذا ما ألفيناه في المسألة الرابعة عشرة.

الكوفيون كثروا الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، ومنهجهم هذا في الواقع "أسلم وأصحّ (...)" لأنّ اتّخاذ القراءات مصدرا للاستشهاد يثري اللغة<sup>(15)</sup>، فهم يعتقدون "على ما جاء فيها كثيرا من أصولهم وأحكامهم"<sup>(16)</sup>، وهذا الحكم لا يطلق على عمومهم، فيها هو الفراء يجاري البصريين ولا يستحسن قراءة ابن عامر في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به<sup>(17)</sup>، ويقول في قراءة حمزة (ت154هـ) لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُصْرِخِي﴾ إبراهيم: ٢٢ بكسر الياء: "ولعلّها من وهم القراء طبقة يحيى ابن وثاب فإِنَّه قلّ من سلم منهم من الوهم، ولعلّه ظنّ أنّ الياء في (مُصْرِخِي) خافضة للحرف كلّها، والياء من المتكلم خارجة من ذلك"<sup>(18)</sup>، وأما قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿يَتَأَبَّأُكَ ابْنُكَ سَرَقٌ﴾ يوسف: ٨١. بضمّ السين، وتشديد الراء المكسورة، فقال فيها: "لا أشتهيها لأنها شاذة"<sup>(19)</sup>. وهذه القراءة ذكرها صاحب (إعراب القراءات الشواذ)، ولم ينسبها إلى قارئ<sup>(20)</sup>، وأما القرطبي في (الجامع لأحكام القرآن) فقال: "وقرأ ابن عباس والضحاك وأبو رزين (إِنَّ ابْنَكَ سَرَقٌ) التحاس: وحدّثني محمد بن أحمد بن عمر قال حدّثنا ابن شاذان قال حدّثنا أحمد بن أبي سريج البغدادي قال: سمعت الكسائي يقرأ ﴿يَتَأَبَّأُكَ ابْنُكَ سَرَقٌ﴾ يوسف: ٨١ بضمّ السين وتشديد الراء مكسورة على ما لم يسمّ فاعله"<sup>(21)</sup>.

والقراء الذين ذكرهم البصريون، سواء أكان ذكرهم لهم في أثناء سرد الأدلة، أم في أثناء الردّ على الكوفيين، هم: (22)

أ - من الصحابة: علي رضي الله عنه

ب - من القراء السبع: ابن عامر (ت118هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات (ت156هـ)، والكسائي (ت189هـ). ج - بقية العشر: خلف بن هشام البزاز (ت229هـ). ح - بقية الأربعة عشر: الحسن البصري (ت110هـ)، والأعمش (ت148هـ).

وأما الكوفيون فاحتجوا بقراءات قراء هم: (23)

أ - من الصحابة رضي الله عنهم: عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وأنس بن مالك

ب - من القراء السبع: ابن عامر (ت118هـ)، وابن كثير (ت120هـ)، وأبو عمر بن العلاء (ت154هـ) وحمزة بن حبيب الزيات (ت165هـ)، والكسائي (ت189هـ)

ج-بقية العشر: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني (ت130هـ)، ويعقوب الخضرمي (ت205هـ)

د-بقية الأربعة عشر: الحسن البصري (ت110هـ). وقد نجدهم لا ينسبون القراءة إلى قارئ معين، فمن أقوال البصريين "قرأ بعض القراء"<sup>(24)</sup>، "قرأ بعض الأئمة"<sup>(25)</sup>، "كقراءة من قرأ بالرفع"<sup>(26)</sup>، "وأما قراءة من قرأ"<sup>(27)</sup>، ومن أقوال الكوفيين "قرأ بالتخفيف و قرئ بالتشديد"<sup>(28)</sup>.

والملفت للنظر أن الكوفيين لم يضعفوا قراءة، ولم يردوها، في حين ردّها البصريون، ويمكن حصر منهجهم في النقاط الآتية:

1-ردوا إجماع القراء برواية عن الأعمش، وهو أحد القراء الأربعة عشر<sup>(29)</sup>

2-وصفوا القراءة بأنها شاذة<sup>(30)</sup>.

3-وذكروا بأن القراءة لا إمام لها<sup>(31)</sup>.

4-وردت القراءة على أساس أن مقرنا تفرد بها<sup>(32)</sup>.

5-وضعفوها لضعفها في القياس، وقتلتها في الاستعمال<sup>(33)</sup>.

6-وردوها لأن إجماع القراء على خلافها<sup>(34)</sup>.

البصريون في الوقت الذي يردون فيه مثل هذه القراءات، يستشهدون بقراءات شاذة، فساقوا قوله تعالى:

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝﴾ الإخلاص: ١ - ٢ وقالوا: "حذف التنوين من (أحد) لالتقاء الساكنين"<sup>(35)</sup>. وذكر أبو البقاء العكبري هذه القراءة في كتابه (إعراب القراءات الشواذ)<sup>(36)</sup>. وقال فيها صاحب (كتاب معاني القراءات): "وقد قرئ برفع الدال بغير تنوين قل هو الله أحد الله صمد وهو شاذ"<sup>(37)</sup>.

واستشهدوا بقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَعْبُدُكَ﴾ (الفاتحة: 5) بإبدال الهزة هاء مكسورة (هياك نعبد)<sup>(38)</sup>، ولم ينسبوا هذه القراءة لأحد، والقرطبي نسبها لأبي السّوّار الغنوي<sup>(39)</sup> وما يجعلنا نستغرب من منهجهم أنهم يصفون قراءتي من قرأ قوله تعالى الحمد لله (الفاتحة: ١) بكسر الدال وهي قراءة الحسن، وبضم اللام وهي قراءة ابن أبي عبل، بأنهما قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس<sup>(40)</sup>، لكنهم سرعان ما يستأنسون بالقراءتين نفسيهما بعد صفحات فقط من ردهم، وفي المسألة الموالية، أي المسألة الثامنة بعد المائة. إذا فالبصريون "نبذوا منها (أي القراءات) ما لا يتفق مع أصولهم، ولو كانت قراءة سبعية"<sup>(41)</sup>، فمضى وجدوا ما وافق أصولهم تمسكوا به، ومضى غاب عنهم استأنسوا بغيره.

البصريون يردون قراءة ابن عامر الدمشقي في موضعين اثنين، أولهما في أثناء قراءته قوله تعالى قَالَ تَعَالَى:

﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧ (الأنعام: 137)، بضم الزاي وكسر الباء في (زُيِّنَ)، ورفع (قَتْلَ)، ونصب (أَوْلَادِهِمْ) وجرّ (شُرَكَاؤُهُمْ) بالإضافة على تقدير (قتل شركائهم أولادهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذه القراءة من شواهد الكوفيين في جواز الفصل بينهما بغير الظرف وحرف الخفض، وذهب البصريون إلى وهي القراءة وهم القارئ، ورأوا أن السبب الذي دعا ابن عامر إلى هذه القراءة، هو أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شُرَكَاؤُهُمْ) مكتوبا بالياء<sup>(42)</sup>، وهذا التعليل ذكره الزنجشيري (528هـ) فقال: "وأما قراءة ابن عامر (...) فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر لكان سمعا

وردودا...) فكيف به في الكلام المنشور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء<sup>(43)</sup>.

وثانيهما عندما قرأ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾ (يونس: 89) بالتون الخفيفة، ردّت قراءته لأنّها "قراءة تفرد بها"<sup>(44)</sup>. فهم لا يقيسون على قراءة ابن عامر، فالأولى لم توافق قاعدتهم في الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والثانية كونها تفرد بها لوحده دون غيره من القراء، ونسب القرطبي هذه القراءة إلى ابن ذكوان (ت 242هـ)، وهو "أحد الرواة المعتمدين عند القراء في قراءة ابن عامر"<sup>(45)</sup>، قال: "قرأ ابن ذكوان بتخفيف التون على التفي"<sup>(46)</sup>، وذكر أبو زرعة حجة هذه القراءة في كتابه (حجة القراءات)، فقال: "قرأ ابن عامر: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾ بتخفيف التون، والمعنى: (فاستقيما وأنتما لا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون)، وهو الذي يسميه بعض أهل العربية الحال، والمعنى: (فاستقيما غير متبعين سبيل الذين لا يعلمون)<sup>(47)</sup>.

وأما المتأخرون فالمعروف عنهم والمتداول بين الباحثين أنّهم قبلوا القراءات جميعها، وقاسوا عليها، وردّوا على بعض المتقدمين الذين عابوا هذه القراءات، يقول السيوطي: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونها إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك (...). وقد ردّ ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ"<sup>(48)</sup>، وإذا وقفنا عند كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك ألفناه يسوق تسعة وتسعين وأربعمائة وألف شاهد<sup>(49)</sup>، وهو بهذا الصنيع فتح الباب لشراح الألفية بأن ينهجوا نهجه، فمثلا المرادي (ت 749هـ) يسوق في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) سبعين وأربعمائة شاهد<sup>(50)</sup>. وذكر عبد العال سالم مكرم أنّ ابن هشام (ت 761هـ) كان "أول نحويّ تعرّض لكثير من الآيات القرآنية وجعلها محور إعراب، وميدان تدريب، وبحال التخريجات والتأويلات"<sup>(51)</sup>. والواقف عند كتابه (مغني اللبيب) يجده يستشهد في المسألة الواحدة بثلاثة وأربعين شاهد<sup>(52)</sup>. وعندما نقف عند بعض مؤلفات هؤلاء المتأخرين، وخاصة ما تناول منها تفسير القرآن الكريم، ونتفحص آراءهم، ونخلّل مواقفهم، يظهر لنا أنّ تعميم الحكم على أنّهم قبلوا القراءات جميعها، وقاسوا عليها، حكم لا يتحقّق على المستوى التطبيقي. إذا فما موقفهم من قراءة ابن عامر بصفة خاصة؟ سأقف عند الزّخشي (ت 528هـ)، وابن عطية (ت 546هـ)، وفخر الدين الرّازي (ت 606هـ)، وأبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، ورضي الدين الأستراباذي (ت 686هـ) محاولا مقارنة آرائهم وتحليلها، لأقف على حقيقة المسألة.

ردّ الزّخشي قراءة ابن عامر، وقال: "وأما قراءة ابن عامر (...) فشيء لو كان في مكان الضّرورات، وهو الشعر لكان سمحا مردودا...) فكيف به في الكلام المنشور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء"<sup>(53)</sup>، وردّها من قبله أبو علي الفارسي (ت 377هـ) في كتابه (الحجة للقراء السّبع)، قال "فصل ابن عامر بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به (...). وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل فيها إلى غيرها كان أولى"<sup>(54)</sup>، وأما ابن عطية في كتابه (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) فرددّ قراءة ابن عامر، ويقول: "وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب"<sup>(55)</sup>. وفخر الدين الرّازي يرى قراءة ابن عامر التي فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه أمرا "مكروها في الشعر (...). وإذا كان مستكرها في الشعر فكيف في القرآن الذي هو معجز في الفصاحة، والذي حمل ابن عامر على القراءة أنّه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء"<sup>(56)</sup>. وما يمكن أن نستنتجه من هذا القول أنّ فخر الدين الرّازي يحذو حذو الزّخشي في جعل قراءة ابن عامر لكلمة (شركائهم) ناتجة عن الرّسم القرآني.

وأبو البقاء العكبري يذكر أن ابن عامر "فصل بينهما بالمفعول، وهو بعيد، وإنما يجيء في ضرورة الشعر" (57)، ورضي الدين الأستراباذي لا يرد قراءة ابن عامر فقط، بل يذهب إلى عدم تواتر القراءات السبع، يقول: "وقراءة ابن عامر ليست بذلك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين" (58)، وهناك من العلماء من سكت، ولم يناقش قراءة ابن عامر، ولم يبد برأيه، وهذا ما نجده عند أبي العلاء الكرمانى (ت 563هـ) (59).

وما نستنتجه من آراء المتقدمين والمتأخرين هو أن البصريين يستشهدون بما وافق أصولهم وقواعدهم، وأقيستهم، ويردّون ما خالف هذه المعايير، ولا يبالون سواء أكانت القراءة سبعة أم لا، وتتساوى هذه القراءات عندهم في مجال الاستشهاد، فهم يتمسكون ويحتجون بالقراءة، وإن كانت شاذة، وإن تفرد بها مقرئ، طالما أنها لم تخرج عن أصولهم وقواعدهم. وأما الكوفيون فقبلوا القراءات وقاسوا عليها، فهي أقوى عندهم من الشعر، لأنّ سندها الرواية، وعرف عن الرواة الضبط والتحرز الشديد، وهذا الحكم لا يعمّ متى علمنا أنّ الفراء جارى البصريين في ردّ قراءة ابن عامر. وقبل أكثر المتأخرين الاستشهاد بالقراءات القرآنية، والقياس عليها، وردّوا على من عاب قراءة ابن عامر، لكن هذا لا يمنع من وجود من ردّ هذه القراءة، وضعفها، بل لم يسلم أحدهم بتواتر القراءات السبع كما ألفينا ذلك عند رضي الدين الأستراباذي.

المحدثون، وهم يتناولون قضية الاستشهاد بالقراءات القرآنية والقياس عليها، على أقسام منهم من أفرد المسألة بمؤلف خاص، وأذكر هنا الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتابه (القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات التحوية)، و(القرآن الكريم وأثره في الدراسات التحوية). وهناك من خصّها بمقال، وأذكر هنا الدكتور محمود نجيب في مقال تحت عنوان (الاحتجاج بالقراءات في شرح ألفية بن مالك) (60)، وعبد الجبار علوان النابلي في (ظاهرة تخطئة التحوين للفصحاء القراء) (61)، والأستاذ علي التحيدي ناصف في (بين القراء والنحاة) (62)، وهناك من تحدّث عنها، وهو يتناول شخصية، وهذا نجده مثلاً عند الدكتور أحمد الأنصاري في كتابه (سيبويه والقراءات)، والدكتورة خديجة الحديشي في كتابها (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه)، وفي (أبو حيان التوحيدي)، والأستاذ خالد سعد شعبان في (أصول النحو عند ابن مالك)، وأغلبهم ظهرت آراؤهم في الكتب التي تناولت أصول النحو، وفي بعض التفاسير، منها (التحرير والتنوير) لمحمد الطاهر ابن عاشور.

والواقف عند آراء المحدثين في قضية الاستشهاد بالقرآن وقراءاته و القياس عليها، يجدّها ظاهرة بشكل صريح، أو في أثناء مناقشتهم آراء المتقدمين، وآراء بعض معاصريهم، فسيعد الأفغاني يقول: "وقراءاته جميعا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة" (63)، ويقف عبد الجبار علوان النابلي في وجه البصريين لأنهم "خطأوا قراءات لا يرقى الشك إلى صحتها رواية وأداء" (64)، وفي المقابل نعثر على رأي يردّ فيه صاحبه على أبي حيان الذي انتقد الزّخشي، ورماه بالعجمة حينما ضعّف قراءة ابن عامر، يقول فيه: "فأبو حيان حقيق أن يعلم حقّ العلم أنّ الإسلام أبطل التّفاخر بالأنساب والأجناس، وأنّ العجمة لا تمنع أصحاب الملكات وذوي المواهب من إتقان العربية، والتّفوق فيها" (65)، ورأى أنّ من حقّ القرآن الكريم عليهم "أن يتصدّوا لقراءاته بالتّدقّق والتّمحيص، ليبينوا كلّ ما عسى أن يستويها من ضعف الرواية أو شذوذ اللّهجة" (66)، ويحاول صاحب المقال مناقشة قراءة ابن عامر، وينطلق من فكرة أنّ الحسن اللّغوي ينفر من ظاهرة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، يقول: "لقد اعتاد الحسن اللّغوي فيما جرّب من أمر هذه اللّغة أنّه إذا ذكر المضاف تلاه المضاف إليه في غير ريث ولا فصل إلّا في القليل النادر" (67).

ويقف الدكتور عبد الصّابور شاهين رادًا مسألة قبول القراءات جميعها، والقياس عليها، ويعتبره غلوًا من بعض المتأخرين والمحدثين، ويقوده هذا المسلك إلى مناقشة الأدلة التي قدّمها الشّيخ محمد الخضر حسين في الدّفاع عن قراءة ابن عامر، وقبول القياس عليها، يقول: "نجد موقفًا آخر يتّسم بالغلو حين يعتمد جميع ما ورد من التراكيب القرآنية التي تختلف باختلاف القراءات المشهورة، فيجعلها كلّها قياسًا لفصاحة الأسلوب، وقد اتّخذ هذا الموقف الشّيخ الخضر"<sup>(68)</sup>، ثم يقول: "إنّ الشّيخ الخضر يدافع هنا عن تركيب ورد في قراءة ابن عامر وحده، من بين القراء السبعة، وصحيح أنّ هذه الرواية مشهورة، ولكن ليس كلّ مشهور صحيح. بمقبول في الذّوق اللّغوي"<sup>(69)</sup>، فالرجل يحكم الذّوق اللّغوي، ويرى أنّ الشّيخ محمد الخضر حسين يهوّن به، ولا يحكمه في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، يقول: "حاول أن يهوّن من قيمة الذّوق اللّغوي في التمييز بين المقبول وغير المقبول في التراكيب اللّغوية، فالذّوق في رايه ليس حكمًا في هذه الحال"<sup>(70)</sup>.

وهناك من المحدثين من لا نعثر لهم على رأي صريح في قراءة ابن عامر، وهنا أخصّ بالذكر الدّراسة القيّمة التي قدّمها الدكتور فاضل صالح السّامرائي حول الزّخشي في كتاب (الدّراسات النحوية واللّغوية عند الزّخشي)، فالرجل لم يبد برأيه، وإنّما ذكر آراء انتقدت موقف الزّخشي، كراي ابن المنير في (الانتصاف من الكشّاف)، وأبي حيان في (البحر المحييط)<sup>(71)</sup>، وهذا المسلك يوميّ إلى أنّ الرجل يقبل قراءة ابن عامر. وقد يمرّ الواحد من هؤلاء المحدثين على القراءة دون تعليق، وهذا ما نلمسه عند محمد خير الدّرع في كتابه (الفرقان في تفسير القرآن)<sup>(72)</sup>، والدكتور شوقي ضيف في (الوجيز في تفسير القرآن الكريم)<sup>(73)</sup>، والشّيخ طنطاوي جوهرى المصري في (الجواهر في تفسير القرآن الكريم المسمى بتفسير طنطاوي جوهرى)<sup>(74)</sup>. وأما الدكتور وهبة الزّحيلي في كتابه (التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج) فيجعل تواتر القراءة، واحتمالها لوجه من وجوه العربية سببًا في قبولها، يقول: "وهو وجه سائق لغة، بدليل أنّها قراءة متواترة"<sup>(75)</sup>، وسبقه من قبل الشّيخ محمد الطاهر ابن عاشور، حينما رأى صنع الزّخشي تهويلًا وضحيًا وعويلًا<sup>(76)</sup>.

والآن أعود إلى الشّيخ محمد الخضر حسين، نظرًا لموقفه الذي يدعوننا إلى التحليل، فهو يرى "أنّ مكانة القرآن المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقتضي بالاحتجاج به في كلّ حال"<sup>(77)</sup>، وعلينا أن "نأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجاري فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنثورهم، وما جاء على وجه انفراد به"<sup>(78)</sup>، وأنّ كلّ ما جاء في القرآن الكريم من استعمال نراه مخالفًا للشائع عند العرب، لا بدّ أن نؤمن بأنّه استعمال غفل عنه واضع القواعد<sup>(79)</sup>. الرجل ينطلق من خلفية معرفية تؤمن بأنّ كلّ ما ورد في القرآن من استعمال نراه غير مطابق لقواعد اللغة، هو في حقيقة الأمر من أساليب اللغة العربية، القضية أنّ واضعي اللغة غفلوا عن ذلك، فنقيس على كلّ ما ورد فيه، لأنّ هذا المسلك هو "زيادة في أساليب القول، وفتح طرق يزداد بها بيان اللّغة سعة على سعته"<sup>(80)</sup>.

هذا الإيمان دفع الرجل إلى قبول قراءة ابن عامر والدّفاع عنها، والقياس عليها، وليرر صحة نظريته قدّم دليلين رآهما كفيّلين، أوّلهما عدم تحكيم الذّوق في هذا الاستعمال، "ولا إخال أحدا يعول في مثل هذا على ذوقه فيقول: إنّ الذّوق ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه (...) فإنّ مثل هذا لا يرجع فيه إلى ملائمة الأذواق الخاصّة، بل مداره على ما يجري به الاستعمال، وبشيت في الرواية"<sup>(81)</sup>. وثانيهما وجود مثل هذه الظّاهرة في لغات غير عربية، يقول: "ومّا يقرب لك أنّ حكم الفصل بين الكلم لا يرجع فيه إلى الذّوق الخاص، وأنّه عائد إلى ما يسمع من كلام المشهود لهم بالفصاحة في تلك اللّغة، أنّ اللّغات تختلف فيه اختلافًا كثيرًا، ففي اللّسان

الألماني-مثلاً-يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة، وربما كان الفعل مركباً من قطعتين، فيضعون القطعة الأولى في صدر الكلام، ويلقون الأخرى في نهايته، فيتفق أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر<sup>(82)</sup>.

والشيخ محمد الخضر لم يعول على تحكيم الذوق في هذه المسألة بالذات، لأنه كان أمام قراءة سبعة متواترة، يعضدها كلام العرب، وحينما نقبل هذه القراءة، ونقيس عليها، نكون قد زدنا في أساليب العربية، وأثبتنا اتساعها وحيويتها، وهو لا يرفض تحكيم الذوق في مسائل أخرى، يقول: "ويمكن الحكم على اللفظ بالحسن وضده، ولو من غير العارف بمعناه متى كان ذوقه سليماً، فكل ذي ذوق سليم، يفرق بين الورد والوردة (...). ولا تشابه عنده النفس والجرحى"<sup>(83)</sup>، والمنطلق عنده، كما يراه في مقال ينشره تحت عنوان (الذوق وفي أي حال يعتد به؟)، أن الذوق فيما يتحدث به الناس في اللون أو الشكل أو البراعة في القول يعتد به، وأما قواعد النحو فيرى أن المعتمد به ما ورد عن العرب، أو اقتضاه القياس على كلامهم<sup>(84)</sup>. وأما مقارنته المسألة باستعمال اللغات الأجنبية، فمنهج سليم تقرره الدراسات اللغوية الحديثة، واشتراك العربية غيرها من اللغات في بعض الظواهر لا ننكره، يقول الدكتور عبد القادر فاسي الفهري في كتابه (اللسانيات واللغة العربية): "... بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللغة العربية إلا ولها في لغة أو لغات أخرى، هندوأوروبية كانت أو غير هندوأوروبية"<sup>(85)</sup>.

وكان رأي الزحشري في أن السبب الذي دفع ابن عامر إلى هذه القراءة، هو الشكل الذي رسمت عليه كلمة ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ بالياء في بعض مصاحف الشام، محل مناقشة عند بعض المحدثين، فالدكتور عبد العال سالم مكرم يردّه، لأنه يقودنا إلى القول إن القراءات سببها الرسم القرآني<sup>(86)</sup>، وهذه الفكرة تمسك بها المستشرق (جولد تسيهر)، وأسر عليها، يقول غانم قدور الحمد في كتابه (رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية): "ولا ندري لماذا يصّر جولد تسيهر على اعتبار القراءات ناتجة عن خصائص الخط العربي القديم"<sup>(87)</sup>. وهذا المسلك قد يؤدي إلى القول إن القراءات لم تعتمد على الرواية، وإنما نتجت عن الرسم القرآني، وهذا محال في حق قراءات لاقت من الضبط والاحتراز والتدقيق ما يرفعها إلى مرتبة الاستشهاد بها، والقياس عليها.

وإذا رجعنا إلى آراء الشيخ محمد الخضر حسين ألفيناها آراء جديرة بالوقوف عندها، الرجل يميز بين ما يرد على غير القياس في شكل لفظ، كما قرئت كلمة ﴿مَعَايِشٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعْيِشًا قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾ (الأعراف: ١٠) بالهمز (معاش)، يرى هذه الكلمة فصيحة لا شبهة في فصاحتها، ونقبلها مؤمنين بأنها قراءة صحيحة، ونعطيهها حكم استحوذ، واستصوب، ولكن عندما نتعامل مع أشباهها نعود بها إلى القياس. وأما إذا كان الوارد على غير القياس نظاماً، خالفناهم، وتجاوزنا آراء البصريين والكوفيين، مقتنعين بأنه أسلوب عربي صحيح، غفل عنه واضعو القواعد، ويقدم الرجل أمثلة من القرآن الكريم يخالف بها المشهور المتداول بين النحاة<sup>(88)</sup>، وأهم ما نختم به المقال هو فتح باب القياس على ما ورد من أساليب في القرآن الكريم وقراءاته، لنثبت أن اللغة العربية حية تسير عصرها، وأساليبها متنوعة وكثيرة، وهذا نكون فتحنا الأبواب للشعراء والخطباء والمحاضرين ليذهبوا في البيان كل مذهب، ويتعلقون منه بكل أسلوب مقبول.

الهوامش :

- (1) - الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: الدكتور تمام حسان، (د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1982م: 98.
- (2) - البرهان في علوم القرآن: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة، المكتبة العصرية، بيروت: (د.ت): 227/1.
- (3) - الكتاب: سيويه، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجليل، بيروت: (د.ت): 148/1.
- (4) - ينظر مثلاً: الكتاب: سيويه: 7/5-28 ( فهرس شواهد القرآن الكريم).
- (5) - ينظر مثلاً: المصدر نفسه: 58/1، 399/2، 439/4، 440.
- (6) - سيويه والقراءات: الدكتور أحمد مكي الأنصاري، نقلاً عن: أصول النحو العربي: الدكتور محمود أحمد نخلة، الطبعة الأولى، دار العلوم العربية، بيروت: 1407هـ - 1987م: 35-38.
- (7) - الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه: الذكورة خديجة الحديشي، (د.ط)، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت: 1394هـ - 1983م: 14/1.
- (8) - ينظر: معاني القرآن: أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، الطبعة الثالثة، عالم المعرفة، بيروت: 1403هـ - 1983م: 14/1.
- (9) - المزهري في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، شرح وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جاد المولى وعلي محمد البحايي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت: 1425هـ - 2005م: 165/1.
- (10) - ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1418هـ - 1998م: 48.
- (11) - الإنصاف في مسائل الخلاف بين التحوين البصريين والكوفيين: الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت: 1414هـ - 1993م: 10/1 المسائل: 10-18-26، و2/المسائل: 70-97-101-106.
- (12) - الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري: 1/ المسائل: 5-6-11-13-14-23-25-27-32-35-37-40-45-54. و2/المسائل: 60-61-64-65-66-67-70-72-77-84-88-89-90-94-97-102-103-107-108-113-121.
- (13) - المصدر نفسه: 1/المسائل: 5-6-10-11-13-14-18-24-38-39-80، و2/المسائل: 62-71-77-78-89-95-97-117.
- (14) - المصدر نفسه: 1/المسائل: 8-9-11-12-13-14-15-19-20-25-27-28-31-45-48-57، و2/المسائل: 67-72-77-78-80-85-89-94-96-97-99-103-111-119-121.
- (15) - القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1417هـ - 1996م: 110.
- (16) - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1996م: 94.
- (17) - معاني القرآن: الفراء: 358/1.
- (18) - المصدر نفسه: 75/2.
- (19) - معاني القرآن: الفراء: 103/2.
- (20) - ينظر: إعراب القراءات الشواذ: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الطبعة الأولى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة: 1424هـ - 2003م: 378/1.

- (21) - الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الطبعة الخامسة، دار الكتب العلمية، بيروت: 1417هـ-1996م: 160/9.
- (22) - ينظر الإنصاف: الأنباري: 1/المسائل: 14-15-25-33-35-50، و2/المسائل: 60-77-94-99-102-107-108.
- (23) - ينظر: المصدر نفسه: 1/المسائل: 14-32، و2/المسائل: 60-65-70-72-77-84-94-102-107-108-121.
- (24) - المصدر نفسه: 1/المسألة: 25: 215.
- (25) - المصدر نفسه: 2/المسألة: 94: 659.
- (26) - المصدر نفسه: 2/المسألة: 99: 705.
- (27) - المصدر نفسه: 2/المسألة: 107: 739.
- (28) - المصدر نفسه: 2/المسألة: 121: 833.
- (29) - الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري: 1/المسألة: 33: 259.
- (30) - المصدر نفسه: 2/المسائل: 77: 564، و102: 714، و107: 937.
- (31) - المصدر نفسه: 2/المسألة: 108: 743.
- (32) - المصدر نفسه: 2/المسألة: 94: 668.
- (33) - المصدر نفسه: 2/المسألة: 108: 744.
- (34) - المصدر نفسه: 1/المسألة: 6: 53.
- (35) - المصدر نفسه: 2/المسألة: 94: 659.
- (36) - إعراب القراءات الشواذ: العكبري: 2/390.
- (37) - معاني القراءات: تصنيف الشيخ الإمام العلامة أبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، حققه وعلّق عليه الشيخ أحمد فريد المزريدي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1420هـ-1999م: 569.
- (38) - الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري: 1/المسألة: 25: 215.
- (39) - الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: 1/102.
- (40) - المصدر السابق: 2/المسألة: 107: 739.
- (41) - عبد الجبار علوان التائلة: "ظاهرة تحظنة التحوين للفصحاء والقراء". مجلة المجمع العلمي العراقي: جمادى الآخرة 1406هـ-آذار 1986م: 37/311.
- (42) - ينظر: المصدر نفسه: 2/المسألة: 60: 436.
- (43) - الاكتشاف عن حقائق غوامض التثريل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل: الهمام عمود بن عمر الزغشري، الطبعة الثالثة، دار الكتب العربي، بيروت: 1407هـ-1987م: 70/2.
- (44) - الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري: 2/المسألة: 94/667.
- (45) - القراءات وكبار القراء في دمشق من القرن الأول الهجري حتى العصر الحاضر: الدكتور محمد مطيع الحافظ، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق: 1424هـ-2003م: 116.
- (46) - الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: 4/240.
- (47) - حجة القراءات: للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1418هـ-1997م: 336.
- (48) - الانتراح: السيوطي: 25..
- (49) - ينظر: شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هاجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان: 1410هـ-1990م: 121/4-200 ( فهرس القرآن الكريم)

- (50) - ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين الحسن بن القاسم المرادي، تحقيق أحمد محمد عزّوز، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت: 1426هـ-2005م: 3/300-322. (فهرس الآيات القرآنية).
- (51) المدرسة التحوية في مصر والشّام في القرنين السّابع والثّامن من المحرّة: الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، دار الشروق، بيروت: 1400هـ-1980م: 417.
- (52) - مغني اللّيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري، الطبعة الأولى، دار الجليل، بيروت: 1411هـ-1991م: 1/43، 44.
- (53) - الكشاف: الزّخشي: 70/2.
- (54) - الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشّام: الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاوي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق: 1407هـ-1987م: 3/409.
- (55) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1413هـ-1993م: 2/349.
- (56) - تفسير فخر الدّين الرّازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب: للإمام عمّد الرّازي فخر الدّين، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: 1401هـ-1981م: 7/217.
- (57) [إملاء ما من به الرّحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله المكبري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1399هـ-1979م: 1/262].
- (58) - شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدّين محمد بن الحسن الأسترابادي، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1419هـ-1998م: 2/291.
- (59) - ينظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: أبو العلاء الكرمان، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الكريم مصطفى مداح، الطبعة الأولى، دار ابن حزم: 1422هـ-2001م: 173، 174.
- (60) - الدكتور محمود نجيب: "الاحتجاج بالقراءات في شرح ألفية ابن مالك". التراث العربي مجلّة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق: رجب-ذو الحجة 1422هـ-تشرين الأوّل (أكتوبر) -آذار (مارس) 2001م، العددان 81، 82، 189.
- 61 عبد الجبار علوان التّالية: "ظاهرة تخطيط التحوّين للفصحاء القراء". مجلّة المجمع العلمي العراقي
- (62) - الأستاذ علي التّحدي ناصف: "بين القراء والنّحاة". مجلّة مجمع اللّغة العربية، القاهرة: الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية: 1964م: 17/37.
- (63) - في أصول التّحو العربي: سعيد الأفغاني، (د.ط)، دار الفكر: (د.ت): 28.
- (64) - عبد الجبار علوان التّالية: "ظاهرة تخطيط التحوّين للقراء الفصحاء". مجلّة المجمع العلمي العراقي: 37/311.
- (65) - الأستاذ علي التّحدي ناصف: "بين القراء والنّحاة". مجلّة مجمع اللّغة العربية بالقاهرة: 37/17.
- (66) - المرجع نفسه: 37/17.
- (67) - المرجع نفسه: 40/17.
- 68 عبد الصّبور شاهين: "مشكلات القياس في اللّغة العربية". مجلّة عالم الفكر، الكويت: أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1970م، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، العدد: 03، المجلّد: 1/207.
- (69) - المرجع نفسه: 208/1.
- (70) - المرجع نفسه: 208/1.
- (71) - الدراسات التحوية واللّغوية عند الزّخشي: الدكتور فاضل صالح السّامرائي، الطبعة الأولى، دار عمّار للنشر والتوزيع: 1426هـ-2005م: 178، 179.
- (72) - الفرقان في تفسير القرآن: عمّد عمير الدّرع، (د.ط)، دار الفكر، دمشق: (د.ت): 177.

- (73) - الوجيز في تفسير القرآن الكريم: الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف: ( د.ت): 199.
- (74) - الجواهر في تفسير القرآن الكريم المشتغل على عجائب بدائع المكونات وغرائب الآيات الباهرات المسمى بتفسير طنطاوي جوهرى، ضبطه وصححه واعتنى به محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1424هـ - 2004م: 129/2.
- (75) التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج: الدكتور وهبة الزحيلي، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق: 1418هـ - 1998م: 55.
- (76) - التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، الطبعة الأولى، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت: 1420هـ - 2000م: 77/7.
- (77) - القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين، ( د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986م: 37.
- (78) - المرجع نفسه: 36.
- (79) - بلاغة القرآن: محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، ( د.ط)، الدار الحسينية للكتاب: 1417هـ - 1997م: 100.
- (80) - المرجع السابق: 39.
- (81) - المرجع نفسه: 38.
- (82) - القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 38.
- (83) - حياة اللغة العربية: محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، الطبعة الثالثة، الدار الحسينية للكتاب: 1413هـ - 1993م: 30.
- (84) - موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، جمعها وضبطها ابن أخيه المحامي علي الرضا الحسيني، الطبعة الأولى، دار النوادر، سورية: 1431هـ - 2010م: 70/2.
- (85) - اللسانيات واللغة العربية: الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت: 1986م: 56.
- (86) - ينظر: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات التحوية: الدكتور عبد العال سالم مكرم: 14-19.
- (87) - رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية: غانم قدور الحمد، الطبعة الأولى، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد: 1402هـ - 1982: 723.
- (88) - ينظر: القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 54، 55.